مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وواحد وعشرون

(ديسمبر 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الاوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH

العدد مائة وواحد وعشرون (ديسمبر 2025)

تصدر شهريًا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. غادة فاروق
نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر
أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر
أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر
أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر
أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. حسام طلعاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر
أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس
Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا
Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا
Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا

مساعد رئيس تحرير
د/ أمل حسن
أمين المركز

المحرر الفني
أ/ مرفت حافظ
مكتب المدير

منسق إداري
أ/ أماني جرجس
أمين المركز

سكرتارية التحرير
أ/ رانيا نوار قسم النشر
أ/ شيماء بكر قسم النشر

تدقيق ومراجعة لغوية
وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجى المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg
• وسائل التواصل:
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg
جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحكّمة دوليًا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وانتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والانسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء/ محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي أثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًا ؛
- تُقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وتُرسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛
- يُشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص، ومقدمة للبحث؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "word" ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 1؛
- مواصفات التنسيق على الترويسة (Paper) مقاس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينًا ويسارًا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي (الكلام) 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- مواصفات الفقرة للبحث : بداية الفقرة First Line = 1.27 سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع : يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر من قبول المحكمين على الموقع، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تُنشر ؛
- تُعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛
- رسوم النشر عن الصفحة الواحدة للمصريين ٣٣ جنيه، وغير المصريين ١٥ دولار ؛
- رسوم التعديل عن الصفحة الواحدة 2 جنيه ؛
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز(المقيم بمحافظة القاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج محافظة القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) ؛ استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم على الأكثر من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة؛
- المراسلات : توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566) للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (+2)

(قسم النشر merc.pub@asu.edu.eg) رُسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد (121)

	عنوان البحث		الصفحة
الدراسات القانونية			
1	الضرائب في عالم الذكاء الاصطناعي التوليدي	حماده ممدوح معتمد	1 - 46
2	المسؤولية الموضوعية للمُنتِج عن منتجاته المعيبة	رحمة محمد رجب	47- 102
3	التحكيم في الاعتمادات المستندية	بلال صلاح عبد العليم	103 - 152
4	شروط صحة عقد الهبة بين التشريعات الوضعية والفقه الإسلامى	عبير محمد كمال	153 - 198
5	الأساس الفلسفى لمبدأ الحرية الفردية	أمير أحمد مصطفى	199 - 224
6	مفهوم ومجالات الدبلوماسية الوقائية	مصطفى سعيد عبد المقصود	225- 302
دراسات التراث والآثار والمتاحف			
7	الإدارة المتحفية لمجموعة توت عنخ آمون فى المتحف المصري بالتحرير	محمود معوض محمد	303-332
دراسات علم النفس			
8	الإتزان الانفعالي لدى طلبة المرحلة المتوسطة فى ضوء بعض المتغيرات	نور حسين عبد الجليل	333 - 364

الدراسات الثقافية			
9	تشكيل الوعي السياسي للمجتمعات الحديثة من خلال الفنون البصرية – دراسة تحليلية في تجربة جداريات أيرلندا الشمالية	محمد عبد السلام عبد الصادق	402 - 365
دراسات الاقتصاد والتنمية			
10	تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية	محمد عبد الفتاح أحمد	490 - 403
11	السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (2020–2024): تعزيز خطة العمل الوطنية وتحقيق الهدف 13 للتنمية المستدامة	علي دريول محمد	524 - 491
دراسات باللغات الأجنبية			
12	War Metaphors in Japanese and Arabic Breaking News Articles regarding the Coronavirus Pandemic: A Contrastive Study of the Japanese "Mainichi Newspaper" and the "Egyptian "Al-Youm 7 Newspaper	Dina Hani Yusuf	570 -525

افتتاحية العدد (121)

يُسعد مجلة بحوث الشرق الأوسط أن تُقدّم للقرّاء والباحثين عددها (121) لشهر ديسمبر 2025، والذي يأتي استمرارًا لرسالتها العلمية الرامية إلى دعم البحث الرصين، ونشر الدراسات الأصيلة التي تُسهم في تطوير المعرفة وتعزيز الفهم العميق للتحديات الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية والعالم.

يتميّز هذا العدد بتنوع محاوره وتعدّد مقارباته البحثية، حيث يتناول موضوعات معاصرة ذات أهمية متنامية، بدءًا من التحولات التقنية وتأثيراتها القانونية والفلسفية، وصولًا إلى الدراسات التراثية والنفسية والثقافية والتنموية، إضافةً إلى الأبحاث المنشورة بلغات أجنبية التي تفتح آفاقًا للتواصل العلمي الدولي وتعزيز الجسور بين الثقافات.

ويتضمن العدد مجموعة من البحوث القانونية التي تناقش قضايا حديثة ذات صلة بواقعنا المتسارع، من أبرزها دراسة حول الضرائب في عالم الذكاء الاصطناعي التوليدي، وما يفرضه التطور التكنولوجي من تحديات على التشريعات الضريبية، إضافة إلى دراسة متعمقة حول المسؤولية الموضوعية للمُنتِج عن منتجاته المعيبة، وأخرى تُعالج موضوع التحكيم في الاعتمادات المستندية، فضلًا عن قراءة مقارنة لشروط صحة الهبة بين الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية، ودراسة فلسفية تتناول الحرية الفردية كأساس فكري وقانوني، إلى جانب بحث يسلّط الضوء على الدبلوماسية الوقائية كأداة بديلة لإدارة الصراعات الدولية، وفي محور التراث والآثار والمتاحف، يتضمن العدد دراسة تطبيقية حول الإدارة المتحفية لمقتنيات الملك توت عنخ آمون في المتحف المصري بالتحرير، بوصفها نموذجًا لإدارة كنوز الحضارة المصرية القديمة.

أما في مجال علم النفس، فقد تضمّن العدد بحثًا حول الاتزان الانفعالي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في ضوء مجموعة من المتغيرات المؤثرة في النمو النفسي والتربوي، وفي حقل الدراسات الثقافية، جاء بحث يُحلّل تجربة جداريات أيرلندا الشمالية باعتبارها

ممارسة فنية وسياسية ساهمت في تشكيل الوعي الجمعي خلال مراحل الصراع والتحوّل الاجتماعي.

كما يضمّ العدد محورًا حول دراسات الاقتصاد والتنمية يتناول أبرز الإشكاليات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول النامية، إضافة إلى دراسة متخصصة حول السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق وما تحمله من أبعاد استراتيجية مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية الدولية (SDGs).

ويختتم العدد بقسم الدراسات المنشورة باللغات الأجنبية من خلال بحث مقارن بعنوان استعارات الحرب في المقالات الإخبارية العاجلة في اليابانية والعربية حول جائحة فيروس كورونا: دراسة تقابلية تطبيقًا على "صحيفة ماينتشي" اليابانيةو"صحيفة اليوم السابع" المصريةوالذي يقدم قراءة لغوية ودلالية في الخطاب الإعلامي بين السياق الياباني والمصري خلال جائحة كوفيد-19.

إن هذا التنوع في الحقول الفكرية يُجسّد رؤية المجلة القائمة على الانفتاح العلمي متعدد التخصصات، ودعم إنتاج معرفة بحثية رصينة تسهم في قراءة الواقع وفهم تحوّلاته وصناعة مستقبله. ونتقدم بالشكر لجميع الباحثين والمراجعين والمحكّمين الذين أسهموا في إخراج هذا العدد، آملين أن يضيف إلى المكتبة العربية مرجعًا جديدًا يثري الحوار العلمي، ويحفّز المزيد من الدراسات المتخصصة.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

السّياساتُ المناخيّةُ وإدارةُ الموارِدِ الطّبيعيّةِ في العراقِ (2020–2024): تعزيزُ خطةِ العملِ الوطنيّة وتحقيق الهدفِ 13 للتنمية المستدامة

Climate Policies and Natural Resource Management in Iraq (2020–2024): Strengthening the National Action Plan and Achieving Sustainable Development Goal 13

علي دريول محمد الجبوري

أستاذ مساعد دكتور

قسم النظم السياسية- جامعة بغداد -كلية العلوم السياسية

Ali DREWEL MOHAMMAD Al-Jubouri

University of Baghdad / College of Political Sciences

Department of Political Systems

ali.dar@copolicy.uobaghdad.edu.iq

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص

تُركز هذه الدراسة على تحليل السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق للمدة 2020 / 2025 وتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. تنبع الأهمية الحيوية لهذه الدراسة من دورها في دعم استدامة البيئة والتنمية الاقتصادية في العراق في ظل التحديات المناخية المتزايدة كالجفاف وتدهور الأراضي والمياه، كما تُشكل مرجعاً علمياً لدعم صانعي القرار.

توضح الدراسة الجهود الحكومية والمؤسسية لتقليل الانبعاثات وتحسين إدارة الموارد المائية والطبيعية ،على الرغم من ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول الفجوة القائمة بين السياسات المناخية المعلنة والتطبيق الفعلي على الأرض، مما يُؤدي إلى استمرار ضعف إدارة الموارد الطبيعية وتزايد التعرض لمخاطر التغير المناخي.
طرحت الدراسة عدد من التساؤلات البحثية أهمها:

كيف يمكن للسياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق تعزيز خطة العمل الوطنية لمكافحة تغير المناخ وتحقيق الهدف 13 للتنمية المستدامة؟ واستندت الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها أنه: إذا تم تعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة تغير المناخ عبر سياسات متكاملة لإدارة الموارد الطبيعية، فإن العراق سيكون قادرًا على تحقيق تقدم ملحوظ في الهدف 13 وتقليل آثار التغير المناخي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التطبيقي، الذي يمزج بين التحليل الكمي (باستخدام الإحصاءات والبيانات)، والتحليل النوعي (بمراجعة السياسات والمقابلات مع الخبراء)، والمنهج المقارن للتجارب الدولية، تُحلل الدراسة الإجراءات الوطنية والدولية

المتكاملة، وتسلط الضوء على أبرز النجاحات والمعوقات، وخَلُصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

وجود ضعف في التنسيق المؤسسي بين الهيئات المعنية بالبيئة والموارد، وتركيز السياسات المعتمدة على الاستجابات قصيرة المدى بدلاً من استراتيجيات التكيف طويلة الأجل، ووجود فجوة تمويلية كبيرة تعيق التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية، بالإضافة إلى تدهور حاد في إدارة الموارد المائية نتيجة لتأثيرات المناخ وسوء الاستخدام، وبناءً على هذه النتائج، تُقدم الدراسة توصيات عملية لتعزيز قدرة العراق على مواجهة آثار التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية

السياسات المناخية، إدارة الموارد الطبيعية، العراق، خطة العمل الوطنية، تغير المناخ، التنمية المستدامة، الهدف 13، الاستدامة البيئية، الانبعاثات الغازية، إدارة المياه

Abstract

This study focuses on analyzing climate policies and natural resource management in Iraq for the period (2020–2024), with a specific emphasis on enhancing the National Adaptation Plan (NAP) and achieving Goal 13 of the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs). The vital importance of this research stems from its role in supporting environmental sustainability and economic development in Iraq amidst increasing climate challenges such as drought, land degradation, and water scarcity. It also serves as a scientific reference to support decision-makers in designing effective strategies for adaptation and mitigation. The study outlines governmental and institutional efforts aimed at reducing greenhouse gas emissions and improving the management of water and natural resources.

However, the core problem of the study revolves around the existing gap between declared climate policies and actual on-the-ground implementation, which leads to the continued weak management of natural resources and increased exposure to climate change risks.

The study raised several research questions, the most important of which is: How can climate policies and natural resource management in Iraq enhance the National Adaptation Plan and achieve SDG Goal 13? The study was based on a fundamental hypothesis stating that: If the implementation of the National Adaptation Plan is strengthened through integrated natural resource management policies, Iraq will be able to achieve tangible progress in Goal 13 and reduce the impacts of climate change.

The study adopted an applied analytical methodology, which combines quantitative analysis (using statistics and data), qualitative analysis (reviewing governmental policies and conducting expert interviews), and a comparative approach to international experiences. The study analyzes integrated national and international measures, highlights key successes and constraints, and concluded with several

important findings, including: the existence of weak institutional coordination among the bodies responsible for environment and resources, a policy focus on short-term crisis responses instead of long-term adaptation strategies, a significant funding gap hindering effective NAP implementation, and severe deterioration in water resource management due to climate impacts and misuse. Based on these findings, the study provides practical recommendations to enhance Iraq's capacity to cope with the impacts of climate change and achieve sustainable development.

Keywords: Climate Policies, Natural Resource Management, Iraq, National Action Plan, Climate Change, Sustainable Development, SDG 13, Environmental Sustainability, Greenhouse Gas Emissions, Water Management .

.

المقدمة

تُمثل التغيرات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية تحدياً مركزياً وحاسماً يؤثر على جميع جوانب التنمية المستدامة في العراق، حيث تواجه البلاد ارتفاعاً غير مسبوق في درجات الحرارة، وتدهوراً حاداً في الموارد المائية والأراضي نتيجة للجفاف والتصحر. هذا الواقع يضع على عاتق صانعي القرار مسؤولية مضاعفة لتبني سياسات مناخية واضحة ومُحكمة لا تقتصر على معالجة الأعراض فحسب، بل تمتد لتشمل المعالجة الجذرية لأسباب التدهور البيئي.

وفي هذا السياق، تكتسب دراسة السياسات المطبقة أهمية قصوى لتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأمن البيئي والاقتصادي، وتأمين مستقبل الأجيال القادمة. لذا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الإطار الوطني لسياسات المناخ وإدارة الموارد الطبيعية كركيزة أساسية لتعزيز القدرة على التكيف والحد من المخاطر.

إن إرساء سياسات مناخية فعالة وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التغير المناخي (NAP) يمثل ضرورة قصوى لتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والذي يركز على اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة آثار التغير المناخي. وعلى الرغم من التصديق على الاتفاقيات الدولية ووضع الخطط الوطنية، تظل هناك فجوة مقلقة بين الطموح السياسي المعلن والتطبيق العملي على الأرض، مما يعكس ضعفاً في التنسيق المؤسسي وغياباً للتمويل الكافي.

وبناءً عليه، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لهذه الفجوة، مع تقييم فعالية الجهود الحكومية والمؤسسية في تقليل الانبعاثات وتحسين إدارة الموارد المائية، تمهيداً لوضع توصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في تعزيز مرونة العراق في مواجهة هذه التحديات.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي للسياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في تعزيز استدامة البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، خاصة في ظل التحديات المناخية المتزايدة مثل الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وتدهور الأراضي والمياه. تُعد إدارة الموارد الطبيعية وإرساء السياسات المناخية الفعّالة ركيزة أساسية لتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والذي يركز على اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. علاوة على ذلك، تشكل هذه الدراسة مرجعًا علميًا لدعم صانعي القرار في تصميم استراتيجيات فعالة للتكيف والحد من آثار التغير المناخي على مختلف القطاعات الحيوية.

أهداف الدراسة

- تحليل السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق خلال الفترة (2020–2024).
- تقييم فعالية خطة العمل الوطنية لمكافحة تغير المناخ (NAP) في تحقيق الهدف 13 للتنمية المستدامة.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل متكامل.

الإشكالية

على الرغم من وجود خطط وطنية لمكافحة تغير المناخ في العراق، إلا أن الفجوة بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي على الأرض ما زالت تمثل تحديًا رئيسًا، مما يؤدي إلى استمرار ضعف إدارة الموارد الطبيعية وتزايد التعرض لمخاطر التغير المناخي.

السؤال الرئيسي:

كيف يمكن للسياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (2020–2024) تعزيز خطة العمل الوطنية لمكافحة تغير المناخ وتحقيق الهدف 13 للتنمية المستدامة للأمم المتحدة؟.

الأسئلة الفرعية:

ما مدى فعالية السياسات المناخية الحالية في العراق في الحد من آثار التغير المناخي؟، وكيف تُدار الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي والغابات لتحقيق استدامة بيئية واقتصادية؟، وما التحديات التي تواجه تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة تغير المناخ؟، وكيف يمكن دمج الإجراءات الوطنية والدولية لتعزيز قدرة العراق على مواجهة التغير المناخي؟، وما السياسات والتوصيات العملية التي يمكن اعتمادها لتحسين الأداء البيئي وتحقيق الهدف 13؟.

الفرضية

إذا تم تعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة تغير المناخ عبر سياسات متكاملة لإدارة الموارد الطبيعية، فإن العراق سيكون قادرًا على تحقيق تقدم ملحوظ في الهدف 13 للتنمية المستدامة وتقليل آثار التغير المناخي.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي تطبيقي يجمع بين:

1- التحليل الكمي:

باستعمال الإحصاءات الوطنية والبيانات المناخية وبيانات الموارد الطبيعية.

2- التحليل النوعي:

عبر مراجعة السياسات الحكومية والتقارير المؤسسية، وإجراء مقابلات مع خبراء البيئة وصناع القرار.

3- المنهج المقارن:

لمقارنة التجارب الدولية في إدارة الموارد الطبيعية والسياسات المناخية.

حدود الدراسة

تُحدّد هذه الدراسة مجالها بوضوح لضمان دقة النتائج وتركيز التحليل على الإطار الزمني والمكاني ذي الصلة:

- الحدود المكانية (Geographical Scope):
- تقتصر الدراسة على الجمهورية العراقية بحدودها السيادية. ويشمل ذلك تحليل السياسات المناخية والجهود المؤسسية على المستوى الاتحادي، مع التركيز على تأثير هذه السياسات على إدارة الموارد الطبيعية الحيوية (المياه، الأراضي، البيئة) في مختلف المحافظات العراقية التي تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات المناخية والجفاف.
- الحدود الزمانية (Temporal Scope):
- تغطي الدراسة الفترة الممتدة من بداية عام 2020 إلى نهاية عام 2024. تم اختيار هذه الفترة لأنها تمثل مرحلة حاسمة شهدت تسارعاً في التحديات المناخية (موجات جفاف متتالية)، وتزامنت مع إطلاق وتحديث العديد من الخطط الوطنية لمكافحة التغير المناخي، بالإضافة إلى كونها فترة تتسم بحجم البيانات الأكثر حداثة والمتاحة للتحليل والتقييم.

الدراسات السابقة

أولًا – محمد وآخرون (2021):

الموضوع: تقييم خطط التكيف المناخي في العراق.

الدراسة التي قادها الدكتور محمد علي عبد الله في جامعة بغداد عام 2021، والتي تناولت تقييم خطط التكيف المناخي في العراق، تميزت بتركيزها الحصري على تحليل السياسات المناخية من دون دمج إدارة الموارد الطبيعية، مما حدّ من شمولية نتائجها وعدم قدرتها على تقديم رؤية متكاملة لمواجهة تحديات التكيف المناخي في البلاد

نقطة القوة والضعف لهذه الدراسة:

التحليل العميق للسياسات المناخية المتعلقة بالتكيف.

غياب دمج إدارة الموارد الطبيعية في التحليل.

التأثير السلبي لنقص دمج إدارة الموارد الطبيعية:

يقلل غياب إدارة الموارد الطبيعية من شمولية النتائج التي يمكن أن تقدمها الدراسة عن كيفية التكيف مع تغير المناخ في العراق.

ولا يمكن فهم التكيف المناخي بشكل كامل في بلد يعتمد بشكل كبير على موارده الطبيعية، مثل المياه، بدون تحليل أعمق لكيفية إدارة هذه الموارد في سياق التغير المناخي، وهذا مايميز دراستنا عنها.

ملاحظ إضافية تخصّ سياق الدراسة:

في عام 2021، كان العراق يواجه موجة جفاف شديدة، حيث شهد انخفاضاً قياسياً في هطول الأمطار وتدهوراً في تدفقات المياه من نهري الفرات ودجلة ، وهذه الظروف تبرز أهمية دمج إدارة الموارد الطبيعية في أي خطة للتكيف المناخي في العراق لتقديم حلول فعالة ومستدامة.

ثانيا: دراسة الياسري وآخرون (2023)

تركز على "السياسات البيئية والتنمية المستدامة في العراق"، وتتميز بربطها العام بين السياسات وتحقيق التنمية المستدامة، لكنها تفتقر إلى تحليل معمق ومحدد للهدف 13 (العمل المناخي) وخطة العمل الوطنية ذات الصلة في هذا السياق.

الميزة الرئيسة لهذه الدراسة:

الربط العام بين السياسات البيئية والتنمية المستدامة، من دون الخوض في تفاصيل تحليلية دقيقة حول الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي) وخطة العمل الوطنية الخاصة به.

تشير الملاحظة إلى أن الدراسة تنظر إلى العلاقة بين السياسات البيئية والتنمية المستدامة بشكل عام، من دون التعمق في التفاصيل التي تربط بينها.

نقص التحليل المحدد:

- لم يتم تقديم تحليل دقيق ومفصل لكيفية مساهمة هذه السياسات في تحقيق الهدف 13، والذي يركز على اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.
- تحلل دراستنا بشكل خاص بالتركيز على خطة العمل الوطنية التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف في العراق، مما يترك مجالًا لمزيد من البحث والتحليل.

باختصار، تسلط هذه النقطة الضوء على أن دراسة الياسري تقدم نظرة واسعة في العلاقة بين السياسات البيئية والتنمية المستدامة، ولكن ينقصها الغوص في التفاصيل المحددة المتعلقة بالجانب المناخي والسياسات المتعلقة به في العراق.

ولذلك ركز البحث بشكل أساس على تحليل السياسات العراقية مع دمج إدارة الموارد الطبيعية.

وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بتبنيها نهجًا شاملاً ومتكاملاً يجمع بين تحليل السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية الرئيسة (المياه، الأراضي، الغابات) في العراق. على عكس الدراسات السابقة التي كانت إما قطاعية، أو إقليمية، أو عامة بدون توصيات عملية، فإن هذه الدراسة تقدم تقييماً عميقاً لخطة العمل الوطنية لمكافحة تغير المناخ وترابطها بشكل مباشر مع تحقيق الهدف 13 للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على منهجية مختلطة تجمع بين التحليل الكمي للبيانات والتحليل النوعي للسياسات ومقابلات الخبراء، مما يوفر توصيات عملية لصانعي القرار ويعزز قدرة العراق على التكيف مع آثار التغير المناخي.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم دراستنا على النحو الاتي:

– المحور الأول: التحولات في السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (قبل وبعد 2020)

المحور الثاني: تقييم فعالية السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (2020–2024)

المحور الثالث: الرؤية المستقبلية للسياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق(2025–2030)

المحور الرابع: التكامل الاستراتيجي بين السياسات المناخية وإدارة الموارد لتحقيق التنمية المستدامة

المحور الخامس: التحديات المائية الإقليمية وأبعادها المستقبلية على الأمن المائي والغذائي في العراق

المحور الأول: التحولات في السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (قبل وبعد 2020)

يواجه العراق تحديات بيئية متزايدة نتيجة التغير المناخي، مثل ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف المتكرر، والعواصف الرملية، وتدهور الموارد المائية والزراعية، ما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن البيئي والاقتصادي والاجتماعي. هذه الظروف استدعت تطوير سياسات مناخية متكاملة، وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية لضمان حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

أولًا: واقع السياسات وإدارة الموارد الطبيعية قبل 2020

قبل عام 2020، كانت السياسات المناخية محدودة وغير متكاملة، مع تركيز على الاستجابة الفورية للأزمات البيئية دون وضع خطط شاملة لتقليل الانبعاثات الكربونية أو تعزيز الطاقة المتجددة، أما إدارة الموارد الطبيعية فكانت تعتمد على الحلول التقليدية مثل السدود وشبكات الري الأساسية، مع غياب استراتيجيات فعّالة للتكيف مع الجفاف أو العواصف الرملية.

كما كانت القرارات البيئية مجزأة، مع ضعف التنسيق بين الوزارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وغياب الخطط لتحقيق الأهداف طويلة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة (1).

ثانيًا: التحولات في السياسات بعد 2020

بدأت الحكومة العراقية منذ عام 2020 بإعادة هيكلة سياساتها بشكل منهجي، من خلال:

تبني خطة العمل الوطنية للتغير المناخي (NAPCC) لدمج السياسات المناخية مع إدارة الموارد الطبيعية بطريقة استراتيجية.

تعزيز استعمال الطاقة المتجددة مثل الشمسية والرياح لتقليل الانبعاثات الكربونية.

تحديث البنية التحتية للمياه والزراعة لتقليل الهدر وتحسين الإنتاج.

إطلاق برامج للتكيف مع آثار الجفاف والعواصف الرملية، مع تدريب وتوعية المجتمع المحلي.

تحسين التنسيق بين الوزارات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان تنفيذ السياسات بكفاءة وربطها بالأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية (2).

ثالثًا: الربط بين السياسات المناخية، إدارة الموارد الطبيعية، وأهداف التنمية المستدامة بعد 2020 أصبح التركيز على التكامل بين:

البيئة: تخفيض الانبعاثات الكربونية، تعزيز الطاقة النظيفة، وحماية الأراضي والمياه.

الاقتصاد: استعمال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والمائي وربط المشاريع التنموية بالاستدامة. (3)

المجتمع:زيادة وعي المواطنين ومشاركتهم في حماية الموارد الطبيعية من خلال برامج توعية وتدريب.

يعكس هذا النهج التزام العراق بالهدف 13 للتنمية المستدامة، من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة آثار تغير المناخ وتعزيز التعاون الدولي والتمويل البيئي (4).

رابعًا: الآليات النظرية لتطبيق السياسات

1: التنمية المستدامة

توجيه السياسات لتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية عبر مشاريع الطاقة المتجددة، تحديث نظم الري الزراعي، حماية الأهوار والمناطق البيئية الحساسة، ودعم المجتمع المحلي لمواجهة تأثيرات الجفاف وفقدان الإنتاج الزراعي.(5)

2: الحوكمة البيئية

تطبيق الشفافية والمساءلة ومشاركة كل الأطراف في اتخاذ القرارات، من خلال إشراك الوزارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وإنشاء لجان متابعة على مستوى المحافظات لضمان التنفيذ الفعّال(6).

3: التكيف المناخي

تطوير استراتيجيات للتكيف مع آثار التغير المناخي، مثل تحسين البنية التحتية المائية، تعزيز قدرة القطاع الزراعي على مواجهة الجفاف، وتنفيذ برامج تدريب وتوعية للمجتمعات المحلية حول التكيف مع العواصف الرملية والجفاف والتلوث البيئي.

4: التكامل والنتائج العملية

أدى دمج السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية بعد 2020 إلى:

- تعزيز استدامة البيئة من خلال خفض الانبعاثات الكربونية وحماية الأراضي والمياه.
- دعم الاقتصاد عبر الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي والمائي.
- تفعيل دور المجتمع المحلي في حماية الموارد الطبيعية، وزيادة وعيه بالمسؤولية البيئية.

ويعكس هذا التحول تحول العراق من سياسات مجزأة قبل 2020 إلى سياسات متكاملة بعد 2020، مع التركيز على تحقيق الهدف 13 للتنمية المستدامة وضمان استدامة البيئة والمجتمع والاقتصاد على المدى الطويل(7).

ملاحظة	تأثيره على الموارد الطبيعية	الوصف	التحدي
من عمل الباحث	يؤثر على الإنتاج الزراعي والمائي	زيادة درجات الحرارة السنوية	ارتفاع درجات الحرارة
من عمل الباحث	انخفاض مستويات المياه الجوفية	نقص الهطول المطري	الجفاف
من عمل الباحث	تدهور الأراضي الزراعية والصحة العامة	زيادة العواصف والغبار	العواصف الرملية
من عمل الباحث	انخفاض القدرة على الزراعة والصناعة	تلوث وإهدار المياه	تدهور الموارد المائية

الجدول 2: السياسات المناخية الرئيسية في العراق(2020–2024)

الملاحظة	الجهات المسؤولة	الهدف	السياسة
من عمل الباحث	وزارة البيئة	التخفيف من الانبعاثات وتعزيز التكيف	خطة العمل الوطنية للتغير المناخي(NAPCC)
من عمل الباحث	وزارة الكهرباء والطاقة	تقليل اعتماد النفط	تعزيز استخدام الطاقة المتجددة
من عمل الباحث	وزارة الموارد المائية	تحسين إدارة المياه	حماية الموارد المائية

الجدول 3: العلاقة بين السياسات المناخية، إدارة الموارد الطبيعية، وأهداف التنمية المستدامة

ملاحظة	أهداف التنمية المستدامة	إدارة الموارد الطبيعية	السياسات المناخية	البعد
من عمل الباحث	الهدف 13	الحفاظ على الأراضي والمياه	تخفيض الانبعاثات الكربونية	البيئة
من عمل الباحث	الهدف 13	الاستخدام المستدام للموارد	دعم الطاقة النظيفة	الاقتصاد
من عمل الباحث	الهدف 13	المشاركة المجتمعية في حماية الموارد	تعزيز الوعي المجتمعي	المجتمع

المحور الثاني: تقييم فعالية السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (2020–2024)

بعد تنفيذ السياسات المناخية وخطط إدارة الموارد الطبيعية في العراق منذ عام 2020، أصبح من الضروري تقييم مدى فعاليتها وتأثيرها على البيئة والمجتمع والاقتصاد. يهدف هذا المحور إلى دراسة النتائج الملموسة للتدخلات الحكومية، ومدى التزام العراق بأهداف التنمية المستدامة، خصوصًا الهدف 13، مع التركيز على النجاحات والتحديات المستمرة وكالاتي.

أولًا: نتائج السياسات المناخية

- خفض الانبعاثات الكربونية

تُظهر الجهود الوطنية تحولاً نحو تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، حيث تمكنت الحكومة العراقية من تعزيز مشاريع الطاقة المتجددة، وتحديداً مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفي هذا السياق، أشار تقرير مجلس الوزراء العراقي لعام (2020) إلى انخفاض نسبي في الانبعاثات الكربونية في العراق مقارنة بالفترة التي سبقت عام 2019، وهو ما يتماشى مع التزامات العراق المناخية. وتؤكد الحكومة على أن هذه الأرقام قابلة للتحسن بشكل كبير مع التوسع المستقبلي والمخطط لمشاريع الطاقة المتجددة، مما يعكس توجهاً استراتيجياً نحو تحقيق أهداف خفض البصمة الكربونية وتعزيز الاستدامة الطاقية.

- إدارة الموارد المائية

أدى إعادة تأهيل شبكات الري القديمة وتحسين نظم التحكم بالمياه إلى تقليل الهدر وتحسين توزيع المياه للمناطق الزراعية. كما تم تنفيذ برامج لمراقبة جودة المياه ومكافحة التلوث، مع التركيز على الأهوار والأنهار كمناطق بيئية حساسة (8).

- التكيف مع التغير المناخي

ساهمت برامج التوعية المجتمعية والتعليمية في زيادة وعي المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة والتكيف مع آثار الجفاف والعواصف الرملية. كما عززت الحكومة البنية التحتية الزراعية باستعمال نظم الري الحديثة، ما أدى إلى تحسين إنتاجية المحاصيل وتقليل الخسائر الناتجة عن التغير المناخي.

ثانيًا: تقييم فعالية السياسات باستعمال مؤشرات محددة

يمكن قياس فعالية السياسات عبر ثلاثة محاور رئيسة:

البيئة:

تشمل مؤشرات انخفاض الانبعاثات الكربونية، تحسين جودة المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي، مما يعكس مدى نجاح التدخلات الحكومية في الحد من التأثيرات البيئية للتغير المناخي(9).

الاقتصاد:

ترتبط بالاستعمال المستدام للموارد الطبيعية، تقليل الخسائر الزراعية، وتعزيز الطاقة النظيفة كمصدر اقتصادي جديد، ما يساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

المجتمع:

المؤشر	2020	2022	2024	الملاحظة
الانبعاثات الكربونية (طن/سنة)	120 مليون	115 مليون	108 مليون	من عمل الباحث
الطاقة الشمسية (ميجاوات)	50	150	300	من عمل الباحث
طاقة الرياح (ميجاوات)	30	90	200	من عمل الباحث
نسبة الاعتماد على النفط	85%	75%	65%	من عمل الباحث

تركز على مشاركة المواطنين في حماية البيئة، زيادة وعي المجتمع بالتغير المناخي، وتحسين التعليم البيئي، لضمان دمج البعد الاجتماعي في السياسات البيئية(10).

ثالثًا: الجداول التحليلية

الجدول 2: تقييم إدارة الموارد المائية والزراعية

المؤشر	قبل 2020	2022	2024	الملاحظة
معدل فقدان المياه(%)	40	28	18	من عمل الباحث
مساحة الأراضي الزراعية المستصلحة (كم²)	1,200	1,800	2,500	من عمل الباحث
جودة المياه (مؤشر نقاوة)	55	70	85	من عمل الباحث
إنتاجية المحاصيل (طن/هكتار)	2.5	3.1	3.8	من عمل الباحث

الجدول 3: مؤشرات التكيف المجتمعي مع التغير المناخي

المؤشر	2020	2022	2024	الملاحظة
عدد البرامج التوعوية	5	15	30	من عمل الباحث
عدد المجتمعات المشاركة	10	35	70	من عمل الباحث
تحسين مهارات المزارعين في التكيف	منخفض	متوسط	مرتفع	من عمل الباحث
عدد مناطق الأهوار المحمية	2	4	6	من عمل الباحث

الجدول 4: تقييم التكامل بين البيئة والاقتصاد والمجتمع

البعد	المؤشرات البيئية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات المجتمعية	الملاحظة
2020	انبعاثات مرتفعة	اعتماد كبير على النفط	وعي محدود	من عمل الباحث
2022	انخفاض الانبعاثات	تعزيز الطاقة المتجددة	مشاركة مجتمعية متزايدة	من عمل الباحث
2024	استمرار التحسن البيئي	استدامة الموارد الطبيعية	مشاركة مجتمعية واسعة ووعي متقدم	من عمل الباحث

أدت السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية بعد 2020 إلى تحسينات ملموسة في الانبعاثات، الإنتاج الزراعي، وجودة المياه.ساهمت مشاركة المجتمع المدني وزيادة الوعي في تعزيز التكيف مع التغير المناخي.

لا تزال هناك تحديات مثل توسيع نطاق الطاقة المتجددة وتعزيز التمويل المستدام للمشاريع البيئية، والتي تحتاج إلى دعم مستمر من الحكومة والمجتمع الدولي(11)

المحور الثالث: الرؤية المستقبلية للسياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق (2025–2030)

مع التطورات التي شهدتها السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في العراق في المدة2020–2024، أصبح من الضروري وضع رؤية مستقبلية تحدد الخطوات القادمة لتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. تهدف هذه الرؤية إلى دمج الابتكار التكنولوجي، وتحسين الحوكمة البيئية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، بما يضمن

قدرة العراق على التكيف مع التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصًا الهدف 13.

أولًا: محاور الرؤية المستقبلية

تعزيز استعمال الطاقة المتجددة

- زيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الهيدروليكية.
- تطوير مشاريع الطاقة النظيفة على نطاق واسع، بما يدعم الاستقلال الطاقي ويقلل الانبعاثات الكربونية (12).

إدارة متقدمة للموارد المائية

- تطبيق نظم ري ذكية تعتمد على تكنولوجيا الاستشعار عن بعد لمراقبة جودة وكميات المياه.
- حماية الأهوار والأنهار والتنوع البيولوجي عبر خطط إدارة مستدامة طويلة المدى.
- تعزيز التكيف مع التغير المناخي
- تطوير بنية تحتية زراعية مقاومة للجفاف والتغيرات المناخية.
- تنفيذ برامج تدريبية مستمرة للمزارعين والمجتمعات المحلية تخصّ أساليب التكيف مع العواصف الرملية والجفاف(13).

الابتكار التكنولوجي والحوكمة البيئية

- استعمال الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية لمراقبة الموارد الطبيعية والتنبؤ بالكوارث المناخية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ السياسات عبر إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثانيًا: الجداول التحليلية المستقبلي

الجدول 1: توقعات الانبعاثات الكربونية والطاقة المتجددة (2025–2030)

المؤشر	2025	2027	2030	الملاحظة
الانبعاثات الكربونية (طن/سنة)	105مليون	95مليون	80مليون	من عمل الباحث
الطاقة الشمسية (ميجاوات)	350	500	750	من عمل الباحث
طاقة الرياح (ميجاوات)	220	350	600	من عمل الباحث
نسبة الاعتماد على النفط	60%	50%	35%	من عمل الباحث

الجدول 2: توقعات إدارة الموارد المائية والزراعية

الملاحظة	2030	2027	2025	المؤشر
من عمل الباحث	5	10	15	معدل فقدان المياه(%)
من عمل الباحث	4,000	3,200	2,800	مساحة الأراضي الزراعية المستصلحة (كم²)
من عمل الباحث	98	95	90	جودة المياه (مؤشر نقاوة)
من عمل الباحث	5.0	4.5	4.0	إنتاجية المحاصيل (طن/هكتار)

الجدول 3: مؤشرات التكيف المجتمعي المستقبلي

الملاحظة	2030	2027	2025	المؤشر
من عمل الباحث	70	50	35	عدد البرامج التوعوية
من عمل الباحث	150	120	80	عدد المجتمعات المشاركة
من عمل الباحث	ممتاز	مرتفع جدًا	مرتفع	تحسين مهارات المزارعين في التكيف
من عمل الباحث	12	9	7	عدد مناطق الأهوار المحمية

المحور الرابع: التكامل الاستراتيجي بين السياسات المناخية وإدارة الموارد لتحقيق التنمية المستدامة

إنّ التكامل بين السياسات المناخية وإدارة الموارد الطبيعية يمثل حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في العراق خلال المرحلة 2020–2024. فالتغير المناخي لم يعد يُنظر إليه كقضية بيئية فحسب، بل أصبح تحدياً مركباً له أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، الأمر الذي يستلزم مقاربة شاملة ومندمجة تربط بين التخطيط الاستراتيجي وأهداف التنمية المستدامة (14).

على المستوى الاستراتيجي، وتبرز أهمية ربط سياسات التكيف المناخي بخطط التنمية الوطنية، بحيث تكون جميع المشاريع الاقتصادية والعمرانية متسقة مع التوجهات المناخية، مع إدخال أدوات التنبؤ الرقمي والذكاء الاصطناعي لرصد الظواهر البيئية والتغيرات المناخية المحتملة(15).

والصعيد الاقتصادي، يفرض الواقع ضرورة إدماج مفهوم التمويل الأخضر في الموازنات العامة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. كما يُعد الحصول على التمويل الدولي من المؤسسات المانحة وصناديق المناخ عاملاً أساسياً لتسريع وتيرة المشاريع الصديقة للبيئة(16)، وعلى الصعيد الاجتماعي، يُعد إشراك المجتمع المحلي والجامعات ومنظمات المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من فاعلية أي سياسة مناخية. فرفع الوعي البيئي بين الأفراد، وإدخال موضوعات التغير المناخي والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية، إذ يساهمان في خلق جيل واعٍ قادر على التكيف مع تحديات المستقبل(17).

بالمقابل على الصعيد الإقليمي والدولي، لا يمكن للعراق أن يحقق أهدافه المناخية بمعزل عن بيئته الإقليمية، خصوصاً في ما يتعلق بإدارة أحواض الأنهار المشتركة مع دول الجوار. إن التعاون مع الأمم المتحدة، البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، يفتح المجال أمام العراق لاكتساب الخبرات التقنية والحصول على التمويل، فضلاً عن تعزيز حضوره في المؤتمرات المناخية الدولية مثل مؤتمرات الأطراف(18) (COP)، وإن النجاح في دمج السياسات المناخية مع إدارة الموارد الطبيعية يتطلب تأسيس آلية مؤسسية عليا، مثل "المجلس الوطني للتغير المناخي"، تكون مهمته التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية، وضمان إدماج البعد المناخي في جميع الخطط الوطنية(19).

ويتطلب التكامل المناخي في العراق وضع استراتيجية وطنية للأمن المائي، تُعنى بتطوير البنى التحتية للمياه، مثل السدود ومحطات تحلية المياه، مع تعزيز الابتكار في تقنيات الري الحديثة التي تقلل الهدر وتزيد من كفاءة استعمال الموارد. فالأمن المائي يُعدّ المدخل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي (20).

ومن الضروري اعتماد سياسة واضحة للحد من استيراد المنتجات الزراعية التي يمكن إنتاجها محلياً، وذلك عبر تشجيع الزراعة الذكية مناخياً ودعم المزارعين بالتكنولوجيا الحديثة والبذور المقاومة للجفاف. مثل هذه الخطوات تقلل من التبعية الاقتصادية للخارج وتدعم الاستقلالية الاستراتيجية للعراق.

ويمثل بناء شراكات استراتيجية مع مراكز البحث والجامعات العالمية خطوة محورية في تطوير القدرات الوطنية، من خلال تبادل الخبرات وتبني الحلول التقنية المبتكرة. كما أن الاستثمار في البحث العلمي المحلي يمكّن العراق من إنتاج حلول خاصة تتناسب مع بيئته الجغرافية والاجتماعية، مما يعزز مناعته في مواجهة التغيرات المناخية المستقبلية (21)، وعليه، فإن هذا التكامل الاستراتيجي يوفّر للعراق فرصة تاريخية لتجاوز التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والانتقال نحو نموذج تنموي مستدام قادر على حماية الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال القادمة.

المحور الخامس: التحديات المائية الإقليمية وأبعادها المستقبلية على الأمن المائي والغذائي في العراق

يشكل ملف المياه في العراق اليوم أحد أكثر التحديات الاستراتيجية خطورة، حيث يتقاطع فيه البُعد البيئي مع البُعد السياسي والاقتصادي والأمني. وقد أكدت تقارير

البنك الدولي والأمم المتحدة أن العراق سيكون من بين الدول الأكثر تأثرًا بنقص الموارد المائية في الشرق الأوسط بحلول عام 2050، نتيجة تضافر ثلاثة عوامل رئيسة:
التغير المناخي، السياسات المائية الإقليمية المجحفة، وضعف الإدارة الداخلية للموارد المائية (22)

التغير المناخي وانخفاض معدلات الأمطار

تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى أن معدلات هطول الأمطار في العراق انخفضت بنسبة تقارب (30%) خلال العقدين الماضيين، فيما تتوقع النماذج المناخية أن تشهد العقود القادمة مزيدًا من الانخفاض يتراوح بين (10–20%) سنويًا (13) (FAO, 2023, p. 56)،وهذا الانخفاض لا يقتصر على كمية الأمطار فحسب، بل يشمل أيضًا تغير أنماط الهطول، حيث أصبحت الأمطار تتركز في مواسم قصيرة، ما يؤدي إلى سيول سريعة لا تُستثمر في الخزانات والسدود(23).

السياسات المائية التركية والإيرانية

يعتمد العراق تاريخيًا بنسبة تزيد على (70%) من موارده المائية على نهري دجلة والفرات وروافدهما. غير أن تركيا وإيران انتهجتا في العقدين الأخيرين سياسات قائمة على التحكم الكامل بالمجاري المائية قبل وصولها إلى العراق، ففي تركيا، أدى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) وبناء أكثر من اثنين وعشرين سدًا، أبرزها سد إليسو، إلى خفض تدفق مياه دجلة نحو العراق بما يزيد على (40%). (24)

أما إيران فقد حولت مجاري روافد رئيسية مثل الكارون والوند والزاب الصغير إلى داخل أراضيها، مما تسبب في جفاف مساحات واسعة من ديالى وواسط وميسان، من دون الالتزام بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية لعام1997 (25)

الانعكاسات عل

المؤشر	2020	2022	2024	الملاحظة
عدد البرامج التوعوية	5	15	30	من عمل الباحث
عدد المجتمعات المشاركة	10	35	70	من عمل الباحث
تحسين مهارات المزارعين في التكيف	منخفض	متوسط	مرتفع	من عمل الباحث
عدد مناطق الأهوار المحمية	2	4	6	من عمل الباحث

ى الأمن الغذائي والزراعة

تسببت هذه التحولات في فقدان العراق أكثر من ثلث أراضيه الزراعية، وتراجعت زراعة الحبوب الأساسية كالحنطة والشعير بنسبة قاربت (50%). ونتيجة لذلك، بات العراق يعتمد بصورة متزايدة على الاستيراد من تركيا وإيران لتأمين احتياجاته الغذائية، وهو ما يمثل تبعية مزدوجة خطيرة، إذ إن الدول التي تقلص حصته المائية هي نفسها التي يشتري منها غذاءه(26).

التبعات الاجتماعية والاقتصادية

انعكست الأزمة المائية والزراعية على البنية الاجتماعية عبر ازدياد الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وارتفاع نسب البطالة والفقر في المحافظات الزراعية، فضلًا عن تفاقم النزاعات العشائرية حول الموارد المائية في جنوب العراق. هذه التطورات توضح أن الأزمة المائية لم تعد مسألة بيئية، بل تحولت إلى قضية تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. (27)

الموقف الحكومي العراقي

منذ عام 2020 حتى 2024، لم تتمكن الحكومات العراقية من صياغة استراتيجية متكاملة لمعالجة الأزمة، واقتصر تحركها على خطوات دبلوماسية محدودة،

مثل مذكرة التفاهم مع تركيا عام 2021 التي لم تُنفذ فعليًا. أما في علاقتها مع إيران، فبقي العراق في موقع تفاوضي ضعيف بسبب غياب اتفاقيات ملزمة. ويرى الخبراء أن المسارين الأساسيين المطلوبين هما: الضغط الدبلوماسي عبر المؤسسات الدولية، وإصلاح الإدارة الداخلية للمياه عبر تحديث تقنيات الري وتبني مشاريع حصاد المياه.(28)

السيناريوهات المستقبلية

تشير الدراسات إلى ثلاثة احتمالات رئيسة لمستقبل المياه في العراق:

- السيناريو المتفائل: نجاح العراق في إبرام اتفاقيات تضمن حصته المائية مع إصلاح داخلي شامل.
- السيناريو الواقعي: استمرار الوضع الراهن مع انخفاض تدريجي في الموارد وزيادة الاعتماد على الاستيراد.
- السيناريو الكارثي: استمرار خفض الحصص المائية مع فشل الإصلاح الداخلي، بما يقود إلى أزمة غذائية وأمنية تهدد الاستقرار الوطني(29).

الرؤية المستقبلية

يحتاج العراق إلى رؤية وطنية شاملة للأمن المائي، تقوم على ثلاث ركائز أساسية:

- إستراتيجية دولية عبر تفعيل الدبلوماسية المائية والتحكيم الدولي.
- إستراتيجية تقنية عبر تحديث البنية التحتية المائية والزراعية واستعمال التكنولوجيا الحديثة.
- إستراتيجية اجتماعية عبر تعزيز وعي المواطنين بترشيد الاستهلاك المائي ودعم المزارعين للتحول إلى الزراعة الذكية.

وبذلك، يتضح أن الأمن المائي في العراق ليس مجرد قضية تنموية أو اقتصادية، بل قضية سيادية وجودية ترتبط باستقلال الدولة وقدرتها على الصمود في وجه الضغوط الإقليمية والتغيرات المناخية العالمية(30).

الخاتمة

توضح الدراسة أن العراق قد أحرز تقدمًا ملموسًا في سياساته المناخية وإدارة الموارد الطبيعية في المدة2020–2024، لكن التحولات المستقبلية بين 2025–2030 تحتاج إلى تركيز على الاستدامة، الابتكار، والتكيف الذكي مع التغير المناخي. يعكس التكامل بين البيئة، الاقتصاد، والمجتمع ضرورة استمرار الاستثمار في الطاقة المتجددة، حماية الموارد الطبيعية، وزيادة مشاركة المواطنين لضمان استدامة النتائج.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها :

أولا : السياسات المناخية بعد 2020 أدت إلى تحسين البيئة، الاقتصاد، والمجتمع، لكن هناك مجالا كبيرا لتعزيز الطاقة المتجددة.

ثانيا: إدارة الموارد المائية والزراعية شهدت تحسينًا ملموسًا، مع تأثير إيجابي على الأمن الغذائي والمائي.

ثالثا: مشاركة المجتمع المدني والتوعية البيئية أدت دورًا أساسيًا في تعزيز التكيف مع التغير المناخي.

رابعا: هناك حاجة لمزيد من الاستثمار في الابتكار التكنولوجي والحوكمة البيئية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قائمة الهوامش

1. Arab Center for Climate & Environmental Research. (2024). Climate Risks in Iraq. p. 41
2. Arab Reform Initiative. (2025). Iraq at the COP: A Misguided Environmental Doctrine. p. 30
3. CARE International. (2023). Community-Based Climate Resilience Programs in Iraq. p. 50
4. Carnegie Endowment. (2025). Climate Change and State Fragility in Iraq: Budgeting, Governance, and the Future of Sustainability. p. 56
5. ESCWA. (2024). Climate Change Adaptation in West Asia. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. p. 66
6. FAO. (2024). Enhancing Agricultural Resilience in Iraq. Food and Agriculture Organization. p. 63
7. UNDRR. (2024). Building Climate-Resilient Communities in Iraq. United Nations Office for Disaster Risk Reduction. p. 62
8. Global Environment Facility (GEF). (2024). Iraq Climate Action Portfolio. p. 60
9. IEA. (2025). National Climate Resilience Assessment for Iraq – Analysis. International Energy Agency. p. 57
10. IFC. (2024). Iraq Green Growth Opportunities. International Finance Corporation. p. 101
11. ILO. (2023). Employment and Climate Change in Iraq. International Labour Organization. p. 29
12. International Water Management Institute (IWMI). (2023). Iraq Water Sustainability Study. p. 35
13. IRENA. (2024). Renewable Energy Prospects for Iraq. International Renewable Energy Agency. p. 89
14. Middle East Green Growth Forum. (2023). Iraq Green Economy Opportunities. p. 48
15. OECD. (2024). Environmental Policy Review: Iraq. Organisation for Economic Co-operation and Development. p. 78
16. UN-Habitat. (2023). Urban Climate Adaptation Strategies in Iraq. p. 55
17. UNECE. (2023). Sustainable Management of Natural Resources in the Middle East. United Nations Economic Commission for Europe. p. 54
18. UNEP. (2025). Iraq Environmental Sustainability Report 2025. p. 77
19. UNEP-DHI. (2024). Integrated Water Resources Management in Iraq. p. 52
20. UNESCWA. (2024). Take urgent action to combat climate change and its impacts. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. p. 41

21. UNESCO. (2024). SDG 13: Take urgent action to combat climate change and its impacts. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. p. 38
22. UNFCCC. (2025). Iraq Launches Background Documents for its Updated Nationally Determined Contribution to Advance Climate Action. United Nations Framework Convention on Climate Change. p. 72
23. UNDP. (2024). Climate Change, Energy & Natural Resource Management. United Nations Development Programme. p. 33
24. WFP. (2020). Iraq Country Strategic Plan (2020–2024). World Food Programme. p. 68
25. World Bank. (2024). Iraq Country Overview | Climate Change Knowledge Portal. World Bank. p. 49
26. WWF. (2023). Biodiversity and Wetlands Conservation in Iraq. World Wildlife Fund. p. 37
27. Chatham House. (2024). Water Diplomacy and Regional Stability in the Tigris-Euphrates Basin. p. 58
28. ReliefWeb. (2023). Humanitarian Impact of Drought in Southern Iraq. p. 25
29. MEI (Middle East Institute). (2025). Iraq's Energy Sector Reform and Climate Challenges. p. 70
30. Wilson Center. (2024). Security Implications of Environmental Degradation in Iraq. p. 40

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 121
December 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233